OPEN ACCESS
Received: 17 -11 -2023
Accepted: 01- 02-2024

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

Accusative Cases of the Two Parts with (*Inna*) and Its Sisters: An Applied Study of Limited Evidence from the Holy Qur'an and the Heritage

Mesha'an Bin Farhan Bin Abdullah Al-Anzi*
Mashan1396@hotmail.com

Abstract

This research aims to reveal the function of (*Inna*) and its sisters in the accusative in the two parts of the nominal sentence (the noun and the predicate) together, contrary to the general rule that stipulates that it puts the noun in the accusative and nominates the predicate and citing evidence of this through Qur'anic readings, and the narration contained in hadith books, and knowing the extent of its authenticity, and knowing the tribes that speak this language. It was divided into a preface, an introduction that touched on talking about the work of (*Inna*) and its sisters, then talking about the grammarians' sayings regarding their accusative case for the two parts together, and two topics; the accusative case of the two parts with (*Inna*) and its sisters in Qur'anic readings and the accusative case of the two parts with (*Inna*) and its sisters in the narrations mentioned in the hadith books. The research concluded that the accusative case of the two parts (the noun and the predicate) with (*Inna*) and its sisters is the doctrine of some Kufans and some scholars, and they attributed this to the Tamim tribe, which is the tribe of Ru'bah ibn al-Ajaj. However, the majority did not accept this statement.

Keywords: Arabic Grammar, Qur'anic Readings, Hadith Books, The Function of Inna and its sisters, The Accusative Case of the Two Parts.

* Ph.D scholar in Linguistic Studies, Department of Philosophy and Linguistic Studies, Faculty of Arabic Language and Social Studies, Qassim University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Anzi, Mesha'an Bin Farhan Bin Abdullah. (2024). Accusative Cases of the Two Parts with (*Inna*) and Its Sisters: An Applied Study of Limited Evidence from the Holy Qur'an and the Heritage, *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *6*(1): 567 -593.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
DOI: https://doi.org/10.53286/arts.v6i1.1798

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2023/11/17م
تاريخ القبول: 2024/02/01م

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

نصب الجزأين بـ(إنَّ) وأخواتها: دراسة تطبيقية لشواهد محدودة من القرآن الكريم والأثر

مشعان بن فرحان بن عبدالله العنزي *
Mashan1396@hotmail.com

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن عمل (إنَّ) وأخواتها النصبَ في جزأي الجملة الاسمية (الاسم والخبر) معًا، خلافا للقاعدة العامة التي تقضي بأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، والاستشهاد على ذلك من خلال القراءات القرآنية، والآثار الواردة في كتب الحديث، ومعرفة مدى صحة ذلك، ومعرفة القبائل التي تتكلم بهذه اللغة، وتم تقسيمه إلى مقدمة، وتمهيد تطرق إلى الحديث عن عمل (إنَّ) وأخواتها، ثم الحديث عن أقوال النحاة في نصبها للجزأين معًا، ومبحثين: الأول: نصب الجزأين بـ(إنَّ) وأخواتها في القراءات القرآنية. والثاني: نصب الجزأين بـ(إنّ) وأخواتها في الآثار الواردة في كتب الحديث، وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج، منها: أن نصب الجزأين (الاسم والخبر) بـ(إنّ) وأخواتها هو مذهب بعض الكوفيين، وبعض العلماء، وقد نسبوا ذلك إلى قبيلة تميم، التي هي قبيلة رؤبة بن العجاج. وأن المنكرين لذلك، وهم الجمهور، لم يقبلوا هذا القول، ولهذا فقد تأولوا تلك الشواهد، وخرجوها تخريجات أخرى، فرأوا أن المنصوب الثاني (الخبر) ليس العامل فيه الحرف الناسخ، وإنما هو معمول لعامل آخر.

الكلمات المفتاحية: النحو العربي، القراءات القرآنية، كتب الحديث، عمل إن وأخواتها، نصب الجزأين.

* طالب دكتوراه في الدراسات اللغوية - قسم الفلسفة والدراسات اللغوية - كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية - جامعة القصيم - المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: العنزي، مشعان بن فرحان بن عبدالله. (2024). نصب الجزأين بـ(إنَّ) وأخواتها: دراسة تطبيقية لشواهد محدودة من القرآن الكريم والأثر، *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *6*(1): 567-593.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
DOI: https://doi.org/10.53286/arts.v6i1.1798

المقدّمة:

حظيت اللغة العربية بالعناية الفائقة من النحاة واللغويين، وقد وصلت إلينا اللغة الفصحى العالية من خلال الكتب والمدونات التي ورثناها عمن سبقونا، وكان أشهر هذه الكتب وأفصحها وأصدقها هو القرآن الكريم، بقراءاته المختلفة، وكذا الحديث النبوي، وكلام العرب المنثور والمنظوم في عصور الاحتجاج.

وقد قام النحاة باستخلاص القواعد التي تضبط هذه اللغة الكريمة من خلال استقراء الفصيح والشائع من لغات العرب، وأخذوا ذلك عن القبائل العربية التي لم تختلط بغيرها من الأعاجم، ولم يشب لسانها شائبة اللحن، وكان من ضمن معاييرهم القياس على المشهور من لغة العرب، فصنفوا المصنفات، وقعدوا القواعد، وضبطوا اللغة؛ حتى لا تتعرض للتبديل والتغيير، أو الانحراف.

إلا أن تلك القواعد التي استنبطوها ليست مطردة دائما، فقد يؤثر عن بعض العرب أنهم يتكلمون بخلاف المتعارف عليه والمشهور من اللغة، نظرا لتعدد القبائل التي أُخذت عنها اللغة، ولاتساع المساحة المكانية والزمانية للقبائل المحتج بها، في جزيرة العرب، الأمر الذي أدى إلى ذلك التباين، وقد نتج عن ذلك التباين عدد من الاستعمالات اللغوية الشاذة التي تخالف القاعدة اللغوية العامة، ومن ذلك نصب جزأي الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) بالحروف الناسخة (إنّ) وأخواتها بعد أن تدخل عليها، وهو ما سيتناوله هذا البحث.

وتنبع أهمية الموضوع من كونه يخالف ما شاع في النحو العربي من أنَّ (إنَّ) وأخواتها تنصب المبتدأ وترفع الخبر؛ وبناء عليه فالموضوع يبحث مسألة خارجة عما أَلِفه طلاب العربية، فقد ورد عدد من النصوص المروية من القراءات القرآنية ومن الأحاديث المروية عن النبي ﷺ، ومن الشعر العربي يمكن تخريجها على هذه اللغة، ومن ثم الاستشهاد بها، والبحث يُمحّص هذه الشواهد ويدرسها، مما يثري البحث في الشاهد النحوي.

ومن أهداف البحث، معرفة هذه اللغة -نصب الجزأين بـ(إنَّ) وأخواتها- والقبيلة التي تكلّمَت بها، وتسليط الضوء على هذه اللغة، وإبراز شواهدها وإثبات أنها وردت عن العرب، والتوثيق لهذه اللغة وربطها بأدلتها المروية عن العرب، ومعرفة الشواهد الصحيحة التي يمكن الاعتماد عليها في هذه اللغة، ومعرفة من قال بهذه اللغة من العلماء، وعرض أقوالهم وآرائهم وتوثيقها، والحكم على هذه اللغة من حيث القبول أو الرفض، والتقوية أو التضعيف.

وممّا دعاني لاختيار الموضوع، الرغبة الشديدة في جمع الشواهد النحوية لمسألة نصب الجزأين بـ(إنَّ) وأخواتها التي تعد غير معروفة عند الدارسين، ومحاولة إيجاد مجال لتوسيع أساليب القول معتمدًا على أصل عربي وهو لغة من لغات العرب، وأنه لا يوجد بحث سابق تناول هذا الموضوع –على حد علمي القاصر-؛ إذ لم أجد من تناول الموضوع بدراسة علمية خاصة، والوقوف على هذه اللغة الواردة عن بعض قبائل العرب، وهي نصب الجزأين بـ(إنَّ) وأخواتها، وهذا مما شجعني على دراسته، والبحث فيه.

لقد انتظم البحث في مقدمة وتمهيد، يليهما مبحثان، ثم خاتمة، فقائمة بالمصادر والمراجع، وتفصيل ذلك كما يأتي:

المقدمة: شملت أهمية البحث، وأهدافه، وأسباب اختياره، وخطته، والمنهج المتبع.

التمهيد: تطرق إلى أقوال النحاة في عمل (إن) وأخواتها في الاسم والخبر.

المبحث الأول: نصب الجزأين بـ(إنَّ) وأخواتها في القراءات القرآنية.

المبحث الثاني: نصب الجزأين بـ(إنّ) وأخواتها في الآثار الواردة في كتب الحديث.

ثم خَتمتُ البحث بخاتمة اشتملت على أهم النتائج والتوصيات، ثم كتابة مصادر البحث ومراجعه في ختام البحث.

وفيما يخُص القراءات القرآنية في البحث، فهي خمس قراءات قرآنية، وسوف أعْرضُ كل قراءة من هذه القراءات بتوثيقها وتخريجها من كتب القراءات، ثم أعْرض موضع الشاهد، وتوجيهات علماء التفسير والقراءات والنحو لها؛ دارسًا ومقارنًا ومناقشًا لكل ذلك، مع ترجيح ما أراه بعد ذلك وفق أصول الترجيح. أما الآثار الواردة في البحث فهما أثران، خرَّجتهما من كتب الحديث، بذكر الكتاب والباب، أو الكتاب ورقم الحديث الذي ورد فيه الأثر، من مدوناته المعتمدة، وأعرض رواياته إن أمكن ذلك، ثم أعرض أقوال العلماء فيه؛ دارسًا ومقارنًا ومناقشًا لكل ذلك، مع ترجيح ما أراه بعد ذلك وفق أصول الترجيح.

التمهيد:

إن المشهور المتواتر في لغة العرب: شعرِها، ونثرها أنّ الحروف الناسخة (إنّ وأخواتها) تدخل على الجملة الاسمية، فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا هو ما ثبت في المتواتر من لغة العرب، والمنقول عن النحويين فيما أثبتوه من قواعدهم.

ولذلك سميت الحروف المشبهة بالفعل، أي أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، قال سيبويه: "هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده... هذه الحروف منزلتها من الأفعال وهي: أنّ، ولكنّ وليت ولعل وكأنّ، وذلك قولك إنّ زيدًا منطلق، وإنّ عمرًا مسافر، وإنّ زيدًا أخوك، وكذلك أخواتها، وزعم الخليل أنها عملت عملين الرفع والنصب" (سيبويه، 1988: 131/2).

وهذا هو قول جمهور النحاة، إذ المشهور في العربية أنّ هذه الحروف مشبهات في عملها بالأفعال، وهي تدخل على الجملة الاسمية فتنصب الاسم وترفع الخبر، فهذا ابن مالك يقرّر عمل هذه الحروف (إنّ وأخواتها)، فيقول: "باب: الحروف الناصبة الاسم الرافعة الخبر" (ابن مالك، 1402: 132/1).

وهذا المرادي يذكر أنّها: "تنصب الاسم وترفع الخبر. نحو: إنّ زيدًا ذاهب" (المرادي، 1992: 394/1). والسيوطي يوضح أن عملها عكس عمل (كان)، فيقول: "عمل (إنّ) وأخواتها عكس عمل (كان)" (السيوطي، 1399: 2/ 157).

وقد جاء عمل هذه الحروف في القرآن الكريم، وحديث النبي ﷺ، وشعر العرب في غالبه على هذا النحو، فمما جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة:173] ومما جاء في الحديث: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ رَبَّكُمْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حَيِيٌّ كَرِيمٌ، يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَيْهِ، أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا» (أبو داود، د.ت: 78/2).

ومما جاء في الشعر العربي:

كأنّ زيدًا عالمٌ بأني... كفء ولكن ابنه ذو ضغن (الصبان، د.ت:396/1).

فقد دخلت (إن) على الجمل الاسمية فنصبت الأول (الاسم)، ورفعت الثاني (الخبر).

وعلى الرغم من أن جمهور النحاة قد ذهبوا إلى أن (إنّ) وأخواتها تعمل عمل الفعل، حين تدخل على الجملة الاسمية، فتنصب المبتدأ ويكون اسمها، وترفع الخبر ويكون خبرا لها، فإن عددا من النحاة واللغويين قد ذهبوا إلى خلاف ذلك، فرأوا أن هذه الحروف الناسخة تدخل على الجملة الاسمية فتنصب جزأيها، أي إنّها تنصب المبتدأ والخبر معا، فيصير الأول اسمها، والثاني خبرها، ويكونان منصوبين.

ولم يقوموا بذلك جزافا دون دليل، أو تخريج، أو تأويل، وإنما كان لهم عدد من الشواهد الرفيعة التي تؤيد صحة ما ذهبوا إليه، وكان من جملة ما احتجوا به على صحة رأيهم هذا، بعض القراءات القرآنية، وعدد من أبيات الشعر الفصيح المحتج به، وبعض المرويات عن فصحاء العرب.

وممن ذهب إلى هذا الرأي بعضُ الكوفيين، وابنُ سلام الجمحي، حيث أجازوا نصب الخبر بـ(إنّ) وأخواتها كلها، أما الفراء فقد خصص ذلك بـ(ليت) وحدها، يقول (المرادي، 1992، ص 393-394):

"وأجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر معًا، بـ(إن) وأخواتها. وأجازه الفراء في (ليت) خاصة. ونقل ابن أصبغ عنه أنه أجاز في (لعل) أيضًا. قال ابن عصفور: وممن ذهب إلى جواز ذلك، في (إنّ) وأخواتها، ابن سلام في طبقات الشعراء. وزعم أنها لغة رؤبة وقومه. وقال ابن السيد: نصب خبر إن وأخواتها لغة قوم من العرب. وإلى ذلك ذهب ابن الطراوة. والجمهور على أن ذلك لا يجوز. ومن شواهد نصب خبر إن قول عمر بن أبي ربيعة:

إذا اسودَّ جنحُ الليل فلتأتِ، ولتكن خُطاك خِفافًا، إن حُراسنا أُسْدا

وهناك لغويون ذكروا أن نصب الجزأين لا يكون إلا مع (إنّ) المكسورة وحدها، واستشهدوا ببيت ابن أبي ربيعة السابق، فقالوا: إنّ (إنَّ) و(أنَّ): حَرْفانِ يَنْصِبان الاسْمَ، ويَرْفَعانِ الخَبَرَ، وقد تَنْصِبُهُما المَكْسورَةُ، كقوله:

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الليل فَلْتأْتِ ولتَكُنْ خُطاكَ خِفاقًا إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدَا

فالحُرَّاس اسْمها والأُسْد خَبَرها، وكِلاهُما مَنْصوبانِ (الفيروزآبادي، 2005، 1177، الزبيدي، د.ت، 34/ 198).

وفي ذلك يقول محمد "محيي الدين عبد الحميد"، محقق شرح ابن عقيل (العقيلي، 1980: 1/ 347 -348):

وقد حكى جماعة من العلماء أن قوما من العرب ينصبون بـ(إن) وأخواتها الاسم والخبر جميعا، واستشهدوا على ذلك بقول عمر بن أبي ربيعة (الذي لم أجده في ديوانه):

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا إن حراسنا أسدا

وقول الراجز:

يا ليت أيام الصبا رواجعا

وزعم ابن سلام أن نصب الجزأين بـ(إن) وأخواتها لغة جماعة من تميم، هم قوم رؤبة بن العجاج، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينوري إلى تميم عامة.

وهذان الشاهدان الشعريان رغم شهرتهما، فإن البيت الأول منسوب لعمر بن أبي ربيعة في كثير من المصادر والمراجع، ولكني لم أجده في ديوانه. وأما قول الراجز، فإنه غير منسوب إلى شاعر

معين في المصادر والمراجع التي ذكرته، ومن المصادر المراجع التي أوردت هذين الشاهدين: (المرادي، 1992، 393- 394. والعقيلي، 1980، 1/ 347- 348).

أما المانعون، وهم جمهور النحاة، فإنهم لم يسلموا ذلك كله، فقد أوَّلوا المنصوب الثاني (الخبر) على أنه حال، والخبر محذوف، أي: تلقاهم أسدًا، أو أنّه خبر (كان) محذوفة، أي: كانوا أسدًا. أو أنه منصوب بعامل محذوف، وذلك العامل المحذوف هو خبر (إن)، وكأنه قال: إن حراسنا يشبهون أسدا، ومثله: يا ليت أيام الصبا تكون رواجعَ (المرادي، 1992، 393- 394، والعقيلي، 1980: 1/347- 348).

المبحث الأول: نصب الجز أين بـ (إنَّ) وأخواتها في القراءات القر آنية

الشاهد الأول:

قوله تعالى:﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة:109]. بنصب (علاَّمَ).

تخريج القراءة:

قرأ جماعة لفظ (علاّمَ) بنصب الميم" (العكبري، 1996: 1/463). ومن هؤلاء القراء (ابن خالويه، 1413، ص 41، 42): ابن عباس ﷺ، وابن حَيَوَة، ويعقوب.

موضع الشاهد:

في قراءة النصب:﴿علاَّمَ﴾ فتكون على قولٍ للنحويين خبرًا للحرف الناسخ (إنَّ).

توجيه العلماء لهذه القراءة:

اختلف العلماء في توجيه قراءة النصب في ﴿علاَّمَ﴾ على تخريجات عدّة يمكن حصرها فيما يأتي:

التوجيه الأول:

أنَّ ﴿علاَّمَ﴾ منصوب على الحال، وبهذا وجهه ابن خالويه، قال في كتابه مختصر في شواذ القرآن:" إنك أنت علاّمَ الغيوب، بالنصب عن يعقوب على الحال تقديره إنك أنت الإله علامًا وإنك أنت المعبود إلهًا"، فهو يجعله منصوبًا على الحال ويجعل الخبر محذوفًا تقديره (الإله) أو (المعبود)" (ابن خالويه، 1413، ص:41،42).

التوجيه الثاني:

أنَّ ﴿علاَّمَ﴾ منصوب على الاختصاص، وهو أول توجيهات الزمخشري، قال في الكشاف: "وقرئ (علام الغيوب) بالنصب على أنّ الكلام قد تم بقوله: "إِنَّكَ أَنْتَ" أي: إنك الموصوف بأوصافك المعروفة من العلم وغيره " (الزمخشري، 1977: 311/2). وعنه نقله الرازي في تفسيره (الفخر الرازي، 1420: 458/12).

التوجيه الثالث:

أنَّ ﴿علاَّمَ﴾ منصوب على النداء، وهذا ثاني توجيهات الزمخشري، فقال: "... نصب علاّم الغيوب على... أو على النداء" (الزمخشري، 1977: 311/2).

التوجيه الرابع:

وهو للزمخشري أيضا وفيه أنَّ ﴿علاَّمَ﴾ منصوب على أنَّه صفة لاسم (إنَّ) (الزمخشري، 1977: 311/2).

وقد اعترض أبو حيان على هذا القول، فقال: " وَهَذَا الْوَجْهُ الْأَخِيرُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ وَضَمِيرَ الْمُخَاطَبِ لا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ وَأَمَّا ضَمِيرُ الْغَائِبِ فَفِيهِ خِلَافٌ شَاذٌّ، لِلْكِسَائِيِّ" (أبو حيان، 1413: 54/4).

وبناء على ذلك، فإن هذا التوجيه لهذه القراءة ضعيف، قال السيوطي: "لا ينعت الضمير ولا ينعت به مطلقا" (السيوطي، 1399: 175/5، 176).

التوجيه الخامس:

أنَّ ﴿علاَّمَ﴾ منصوب على البدلية من الضمير المتصل الكاف في (إنَّك)، وبهذا الوجه تأوَّل السمين الحلبي كلام الزمخشري في أنَّه منصوب على أنَّه صفة من الضمير، وقال: " ولكن يبْقَى فيه البدلُ بالمشتق وهو أسهل من الأول" (السمين الحلبي، د.ت: 489/4).

وتضعيف هذا التوجيه من عدة أوجه:

الأول: أنَّ حمل كلام الزمخشري على ذلك لا يستقيم، ولا يمكن قياس كلامه على كلام سيبويه رحمه الله؛ إذ الزمخشري في عصرٍ بانت فيه المصطلحات النحوية واتضحت الفروق بينها، أما سيبويه فالمصطلحات النحوية في عصره -رحمه الله-، لم تكتمل بعد ولم تتمايز كما هي في عصر الزمخشري.

الثاني: أنَّ الأصل في البدل أن يكون جامدًا، قال الرضي:" والأغلب أن يكون البدل جامدًا، بحيث لو حذفت الأول لاستقل الثاني، ولم يحتج إلى متبوع قبله " (الرضي، د.ت، ص 1077).

وهذا الوجه نبَّه عليه السمين الحلبي في آخر كلامه السابق، لكنَّه جعله أسهل من وصف الضمير.

الثالث - وهو وجه لم يذكره السمين الحلبي ولم ينبّه عليه -: "أنَّ الجمهور على أنَّ الاسم الظاهر لا يُبدل من الضمير الحاضر (المتكلم والمخاطب) إلا إذا أفاد إحاطة أو اشتمالًا أو بعضًا" (السيوطي، 1399: 216/5، 217). فيمتنع عند الجمهور إبدال الظاهر من الضمير بدل كلٍ من كلٍ إذا لم يفد الإحاطة (الأزهري، 1421: 199/2).

التوجيه السادس:

أنَّ ﴿علاَّمَ﴾ منصوب على أنَّه خبرٌ للحرف الناسخ (إنَّ) على لغة من ينصب الجزأين بـ(إنَّ) وأخواتها. ولم يقل من المتقدمين بذلك -فيما وقفتُ عليه- إلا السمين الحلبي، قال رحمه الله: "ولم أَرَهُم خرَّجُوها على لغة مَنْ ينصِبُ الجزأين بأنّ وأخواتِها ولو قيل به، لكان صوابًا" (السمين الحلبي، د.ت: 489/4).

تحديد الخبر في الآية الكريمة:

الخبر الذي ذكره العلماء هنا على أحد توجيهين:

الأول: أنْ يكون خبر الحرف الناسخ الضمير المنفصل (أنت)، وتنصب (علَّام) على الاختصاص، أو النداء، أو أنها وصف لاسم إنّ، وهذا تقدير الزمخشري، قال: "والتَّقْدِيرُ أَنَّ الْكَلامَ قَدْ تَمَّ بِقَوْلِهِ إِنَّكَ أَنْتَ، أَيْ: أَنْتَ الْمَوْصُوفُ بِأَوْصَافِكَ الْمَعْرُوفَةِ، مِنَ الْعِلْمِ وَغَيْرِهِ. ثُمَّ نَصَبَ (عَلَّامُ الْغُيُوبِ) عَلَى الِاخْتِصَاصِ، أو على النِّداء، أو وصفًا لاسم إِنَّ" (الفخر الرازي، 1420: 458/12).

الثاني: أنَّ الخبر محذوف، وهذا التقدير ذكره أبو حيان، قال رحمه الله: "وَقَرَأَ عَلَّامَ بِالنَّصْبِ وَهُوَ عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ لِفَهْمِ الْمَعْنَى فَيَتِمُّ الْكَلَامُ بِالْمُقَدَّرِ فِي قَوْلِهِ إِنَّكَ أَنْتَ أَيْ إِنَّكَ الْمَوْصُوفُ بِأَوْصَافِكَ الْمَعْرُوفَةِ مِنَ الْعِلْمِ وَغَيْرِهِ" (أبو حيان، 1413: 54/4).

رأي الباحث:

وبناء على ما سبق فالأحق بالاتّباع والأخذ القول أنَّ الخبر واحد في قراءتي الرفع والنصب وهو كلمة (علاّم)؛ لكونه أَلْيَق بالمعنى المراد في الآية الكريمة وأنسب لسياقها، وسبب الترجيح عندي أمران:

الأمر الأول: دلالي.

والأمر الثاني: نحوي.

أما عن الأول فإن اختيار كون (علام) خبرًا هو الأليق بالمعنى، فإنَّ الله تعالى حين يجمع الرسل يوم القيامة يسألهم سبحانه ماذا أجابكم قومكم فيسندون العلم له سبحانه وأنَّه يعلم كل ذلك، قال ابن جرير رحمه الله: "وأولى الأقوال بالصواب قول من قال: معناه: لا علم لنا إلا علم أنت أعلم به منا، لأنه -تعالى ذكره- أخبر عنهم أنهم قالوا: ﴿لا عِلْمَ لَنا إلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إنَّكَ أنْتَ عَلاَّمُ الغُيُوبِ﴾ أي: إنك لا يخفى عليك ما عندنا من علم ذلك ولا غيره من خفي العلوم وجليها. فإنما نفي القوم أن يكون لهم بما سئلوا عنه من ذلك علم لا يعلمه هو تعالى ذكره، لا أنهم نفوا أنْ يكونوا علموا ما شاهدوا... وأما الذي قاله ابن جريج من أنّ معناه: ماذا عملت الأمم بعدكم؟ وماذا أحدثوا؟ فتأويل لا معنى له، لأن الأنبياء لم يكن عندها من العلم بما يحدث بعدها، إلا ما أعلمها الله من ذلك" (الطبري، 2001: 112/9).

وإذا كان المعنى كذلك فإنَّ الأنسب والأقوى للمعنى أن يكون (علام الغيوب) خبرًا؛ ليكون إسناد علم الغيب إليه سبحانه أقوى دلالة في إثبات المعنى الذي ذكره رحمه الله. والأصل أن تحمل قراءة النصب على قراءة الرفع فيكون الخبر فيهما واحدًا؛ إذ الأصل اتفاق المعنى فيهما.

وأما عن الثاني: جانب النحو، فليس من توجيه اختاره بعض النحويين في تخرج النصب لكلمة(علاّم) إلا كان متعقبًا، فمثلا:

- التوجيه الأول: الذي جعل (علاّم الغيوم) حالًا معترَضٌ عليه بأشياء منها أنّ الحال لا يأتي معرفة، وقالوا: "فيه نظر" (العكبري، 1996: 463/1). وهذا التوجيه يفرُّ من القول بنصب الجزأين بـ (إنَّ) إلى القول بمجيء الحال معرفة، والأصل في الحال أنْ تكون نكرة، ولا تجيء معرفة إلا مؤولة بالنكرة (ابن مالك، 1420: 734/2).
- والتوجيه الثاني: وهو القول بالنصب على الاختصاص والحمل على المدح قد يُعدُّ من أقرب الوجوه لو سُلِّم له تحديد خبر (إنَّ)، وهو لم يسلم.
- والتوجيه الثالث: القول بأن (علاّم) تعرب منادى، فبالرغم من أنّ فيه تقديرًا بحذف حرف النداء؛ فإنّ المعنى لا يستقيم على النداء.

- والتوجيه الرابع: من قولهم إنّ (علاّم) منصوبٌ على أنَّه صفة لاسم (إنَّ) وقد اعترض أبو حيان على هذا القول، فقال: " وَهَذَا الْوَجْهُ... لَا يَجُوزُ لأَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ وَضَمِيرَ الْمُخَاطَبِ لا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ وَأَمَّا ضَمِيرُ الْغَائِبِ فَفِيهِ خِلَافٌ شَاذٌّ " (أبو حيان، 1413: 54/4).
- والتوجيه الخامس: أنَّ ﴿علاَّمَ﴾ منصوب على البدلية من الضمير اسم (إنَّ)، ورُدَّ ذلك «بأنّ اسمها هنا ضمير مخاطب، والمضمر لا يوصف (ابن جني، د.ت: 21/2). مطلقا عند البصريين، ولا يوصَف به (الرضي، 1966: 310/2) وأجيز عند الكسائي وصفُ ضميرِ الغائبِ لإبهامه في قولهم: مررت به المسكين (السمين الحلبي، د.ت: 489/4). فيمتنع عند الجمهور إبدال الظاهر من الضمير بدل كلٍ من كلٍ إذا لم يفد الإحاطة (الأزهري، 1421: 2 /199).

فلم يبق إلا التوجيه السادس، على إعراب (علاّم) خبر، وهي لغة لبعض العرب ثابتة صحيحة. بلا إعواز إلى تأويل أو تقدير.

الشاهد الثاني

قوله تعالى:﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف:54]. بنصب لفظ الجلالة (الله).

تخريج القراءة:

قال ابن خالويه - رحمه الله تعالى-: " (إنّ ربكم اللهَ) بالنصب عند بعض المدنيين" (ابن خالويه، 1413، ص 44).

ونقل السمين الحلبي في الدر المصون (السمين الحلبي، د.ت: 338/5 ، 339): إنها قراءة بكّار.

موضع الشاهد:

هو مجيء لفظ الجلالة (اللهُ) منصوبا، شاهدًا في هذه القراءة لقول بعض النحويين بأنّ (إنّ) قد تنصب المبتدأ والخبر.

توجيه العلماء لهذه القراءة:

اختلف العلماء - رحمهم الله - في توجيه قراءة النصب في لفظ الجلالة (اللهَ)على تخريجات عدة يمكن حصرها فيما يأتي:

التوجيه الأول:

(إنّ ربكم اللهَ) بنصب الهاء، عطف بيان. وبه قال أبو حيان في البحر المحيط (أبو حيان، 1413: 309/4).

التوجيه الثاني:

ومنهم من وجّه النصب في لفظ الجلالة (اللهَ) بالنصب على البدلية من اسم (إنّ). قال السمين الحلبي في الدر المصون:" ويتقوَّى هذا بنصب الجلالة في قراءة بكار، فإنها فيها بدلٌ..." (السمين الحلبي، د.ت: 5/ 338 ، 339).

التوجيه الثالث:

ومن العلماء من وجّه النصب في لفظ الجلالة (اللهَ) بالنصب على المدح. ذكر ذلك السمين الحلبي في الدر المصون في أحد تخريجاته للآية الكريمة بأن الاسم الموصول (الذي) في الآية الكريمة معطوفا على المدح، قال: "ويجوز أنْ يكون معطوفًا على المدح رفعًا أو نصبًا" (السمين الحلبي، د.ت: 5/ 339). ونقل هذا التوجيه أيضا ابن عادل الحنبلي (ابن عادل، 1998، 140/9).

التوجيه الرابع:

أنّ لفظ الجلالة (الله) منصوب على أنه خبر للحرف الناسخ (إنّ) على لغة من ينصب الجزأين (بإنّ) وأخواتها(السمين الحلبي، د.ت: 5/ 339).

وفي معجم القراءات للدكتور عبداللطيف في أحد توجيهاته للآية الكريمة أنها: "على نصب (إنّ) الاسم والخبر على مذهب من قال به" (الخطيب، د.ت: 70/3). واحتج ببعض شواهد هذه اللغة.

رأي الباحث:

يختار الباحث في هذه القراءة توجيه نصب لفظ الجلالة (الله) على أنّ الخبر جاءٍ على لغة من ينصب بـ(أنَّ) الجزأين، والذي حملني على ذلك أمران: الصنعة النحوية والدلالة.

فأما الصنعة النحوية فحملُ قراءةِ النصب في لفظ الجلالة (الله) على أنه عطف بيان لا أُرجِّحه لسببين:

الأول: أنّ عطف البيان لا بد من جموده (السيوطي، 1399: 190/5)، ولفظ الجلالة (الله) مشتق، ولأنّ البيان يجري مجرى النعت (المبرد، 1994: 211/4).

والثاني: أنّ عطف البيان سُمِّيَ به؛ لأنه تكرار الأول لزيادة بيان (السيوطي، 1399: 190/5)، وليس لفظُ الجلالة هنا تكرارًا، بل هو معنى مقصود مختلفٌ أشمل من اللفظ السابق في دلالته؛ إذ إنّ معنى الربوبية يختلف عن معنى الألوهية.

وكذلك القول بأنّ لفظ الجلالة (الله) بدلٌ لا أُرجّحه؛ لأنّ البدل هو تابع مقصود بالحكم (ابن هشام، 1383، ص308)، وليس المُبدل منه، أما الآية:﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ ﴾ [الأعراف:54]. فلفظ الربوبية مقصود ومراد، ولفظ الألوهية مقصود ومُراد، وهذه من طرائق القرآن الكريم؛ إذ يُقيم الحُجة على الناس بالاستدلال بالربوبية على الألوهية فإن الربَّ الذي فَعل، وفَعل هو الإله الذي يجبُ أن يُعبَد؛ فكلاهما مقصودان في الحكم.

فالذي أختاره في توجيه قراءة النصب أنه يُعرب لفظ الجلالة (الله) خبرًا؛ فالمُخبَر عنه (الرب) والخبر في الآية الكريمة هو لفظ الجلالة (الله) و (الذي..) صفة لاسم الجلالة، كما ذكر ذلك محمد بن الطاهر بن عاشور في التحرير والتنوير: "وَقَدْ جُعِلَ الْمُخْبَرُ عَنْهُ الرَّبَّ، وَالْخَبَرُ اسْمَ الْجَلَالَةِ: لِأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّ الرَّبَّ لَكُمُ الْمَعْلُومُ عِنْدَكُمْ هُوَ الَّذِي اسْمُهُ الدَّالُّ عَلَى ذَاتِهِ: اللَّهُ، لَا غَيْرُهُ مِمَّنْ لَيْسَ لَهُ هَذَا الِاسْمُ" (ابن عاشور، 1984: 8 / 158).

وقال: "وَقَوْلُهُ: الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ صِفَةٌ لِاسْمِ الْجَلَالَةِ، وَالصِّلَةُ مُؤْذِنَةٌ بِالْإِيمَاءِ إِلَى وَجْهِ بِنَاءِ الْخَبَرِ الْمُتَقَدِّمِ، وَهُوَ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ لِأَنَّ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَكْفِيهِمْ دَلِيلًا عَلَى انْفِرَادِهِ بِالْإِلَهِيَّةِ" (ابن عاشور، 1984: 8 / 158).

فيكون قد دل معنى الآية الكريمة على أنّ الخبر في الآية هو لفظ الجلالة (الله)، وهذا قد أفاد في تحديد الموقع الإعرابي للكلمة، ففي قراءة الرفع الخبر هو لفظ الجلالة (الله)، وفي قراءة النصب في أحد التوجيهات الخبر هو لفظ الجلالة (الله)، فهنا تحدد الخبر في الآية الكريمة في قراءة الرفع والنصب على لفظ الجلالة (الله) من الناحية الإعرابية، فتوافق معنى الآية مع توجيهها الإعرابي.

الشاهد الثالث:

قوله تعالى"﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبادٌ أَمْثالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ﴾ [الأعراف:194]. بنصب (عبادًا).

تخريج القراءة:

قال ابن خالويه في مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع في قوله تعالى:"(عباد أمثالكم) بنصب اللام (ابن خالويه، د.ت: 48). ونسبها إلى سعيد أيضًا ابنُ جني في المحتسب (ابن جني، 1999: 1 / 270).

رد القراءة:

حاول بعض المعربين للقرآن وهو أبو جعفر النحاس ردَّ هذه القراءة، لمخالفتها السواد مِن القراء، والمشهور مِن قول النحويين، فقال: "وهذه القراءة لا ينبغي أنْ يقرأ بها... أنها مخالفة للسواد والثانية أنّ سيبويه يختار الرفع في خبر (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما)، والثالثة أنّ الكسائي زعم أنّ (إنْ) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها إيجاب" (النحاس، 1988: 2/168).

واعترض أبو حيان على ذلك، فقال: "وكلام النحاس هذا هو الذي لا ينبغي؛ لأنها قراءة مروية عن تابعي جليل، ولها وجه من العربية..." (أبو حيان، 1413: 4/440).

موضع الشاهد:

على قراءة النصب تكون (عبادًا) خبرا لـ(إنّ)، فتنصب (إنّ) الجزأين المبتدأ والخبر، وفي قراءة سعيد بن جبير موطن الشاهد بتخفيف النون من (إنّ) على أنْ تكون بمعنى (ما) وبنصب قوله (عبادًا وأمثالَكم) والمعنى بهذه القراءة، كما ذكر ابنُ عطيه في المحرر الوجيز هو" تحقير شأن الأصنام ونفي مماثلتهم للبشر، بل هم أقل وأحقر إذ هي جمادات لا تفهم ولا تعقل (ابن عطية، 1982: 2/489).

توجيه العلماء لهذه القراءة:

لقد اختلف العلماء في توجيه قراءة النصب في كلمة (عبادًا) على تخريجات عدة يمكن حصرها فيما يأتي:

التوجيه الأول:

أنّ (عبادًا) بالنصب خبر لـ(إنْ) النافية التي بمنزلة (ما) الحجازية، وقد وجّه الزمخشري بذلك في الكشاف فقال: "ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم، على إعمال (إنْ) النافية عمل (ما) الحجازية" (الزمخشري، 1977: 2/ 544).

ويبدو أنّ هذا هو اختيار المفسرين، قال أبو حيان: " وَاتَّفَقَ الْمُفَسِّرُونَ عَلَى تَخْرِيجُ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ عَلَى أَنَّ إِنْ هِيَ النَّافِيَةُ أَعْمِلَتْ عَمَلَ مَا الْحِجَازِيَّةِ فَرَفَعَتِ الِاسْمَ وَنَصَبَتِ الْخَبَرَ" (أبو حيان، 1413: 4/440).

وإعمال (إنْ)النافية عمل (ليس) أو (ما) الحجازية مسألة خلافية عند النحويين، قال ابن مالك في شرح التسهيل: "وأكثر النحويين يزعمون أنّ مذهب سيبويه في (إنْ) الإهمال، وكلامُه مشعرٌ بأن مذهبه فيها الإعمال" (ابن مالك، 1990: 375/1)، وقد قال بعمل (إنْ) عمل (ليس) الكسائي، والمبرد، وأكثر الكوفيين، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، وابن مالك، ومنع إعمالها الفراء، وأكثر البصرية (السيوطي، 1399: 116/2).

التوجيه الثاني:

ومنهم من وجه (عبادًا) بالنصب على الحال، وهذا توجيه العكبري قال في إعراب القراءات الشواذ: "ويقرأ على هذا الوجه (عبادًا) بالنصب على الحال " (العكبري، 1996: 1/ 579).

ويُفصِّل هذا الوجه أبو حيان في البحر المحيط فيجعل (عبادا): "عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَحْذُوفِ الْعَائِدِ مِنَ الصِّلَةِ عَلَى (الَّذِينَ) وَ(أَمْثَالُكُمْ)بِالرَّفْعِ عَلَى الْخَبَرِ أَيْ: إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ فِي حَالِ كَوْنِهِمْ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ فِي الْخَلْقِ أَوْ فِي الْمِلْكِ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونُوا آلِهَةً" (أبو حيان، 1413: 4/ 440).

فهذا التوجيه يحمل على أنْ تكون (إنْ) المخففة مهملة ومن ثم يكون (الذين) مبتدأ و(تدعون) صلتها، والعائد محذوف و(عبادًا) حال من ذلك العائد المحذوف، وأمثالكم الخبر. وقضية مجيء الحال من الضمير المحذوف أجازها بعض النحويين (الخراط، 1426، ص 16).

التوجيه الثالث:

أنّ (عبادًا) بالنصب هنا على إضمار فِعلٍ وتقدير ذلك: "إنّ الذين تدعون من دون الله تدعون عبادًا أمثالكم". قال أبو حيان: "إنهم تأولوا المنصوب على إضمار فعل "(أبو حيان، 1413: 440/4). وكذا ذكرها السمين الحلبي (السمين الحلبي، د.ت: 5/ 541).

التوجيه الرابع:

أنْ يكون (عبادًا) بالنصب خبرًا لـ(إنْ) على لغة نصب الجزأين (بإنّ) وأخواتها. وهي المخففة من الثقيلة، قال أبو حيان في التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل عند تخريجه للآية، واستبعاده لتخريج ابن جني بأنّ (إنْ) هي النافية: "ولا يتعين هذا التخريج، بل تحتمل هذه القراءة الشاذة أنْ تكون هي المخففة من الثقيلة، ويكون قد أعملها ونصب الخبر بها على حد ما جاء ذلك في (إنّ) المشددة في قول عمرو بن أبي ربيعة: (إنّ حراسنا أسدًا). وهذا التخريج أحسن، بل يتعين لتوافق القراءتين، وأما تخريج أبي الفتح ففيه تنافي القراءتين ولا يناسب هذا التنافي في القرآن، بل يستحيل

ذلك، إذ قراءة التشديد تقتضي أنْ يكونوا عبادًا أمثالهم، وقراءة التخفيف على تخريج أبي الفتح تقتضي أنْ لا يكونوا عبادًا أمثالهم، وهو محال في كلام الله تعالى" (أبو حيان، 1421: 4/ 278). وفي روح المعاني قال الألوسي: "وقيل إنها المخففة من المثقلة وأنها على لغة من نصب بها الجزأين" (الآلوسي، 1415: 135/5).

رأي الباحث:

فيما يخص التوجيه الأول وهو عمل (إنْ) النافية عمل (ما) الحجازية، فلا أختاره لما يأتي:

فقد اختلف النحويون في المسألة، فأجازها بعضهم ومنعها آخرون وفي إجازتها ضعف من جهة الصناعة، وبهذا وجّه ابنُ جني في المحتسب، فقال:" فكأنه قال: ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم، فأعمل (إنْ)إعمال (ما)، وفيه ضعف؛ لأن (إنْ) هذه لم تختصَّ بنفي الحاضر اختصاص (ما) به، فتجري مجرى (ليس) في العمل، ويكون المعنى: إنْ هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنما هي حجارة أو خشب، فهم أقل منكم، لأنكم أنتم عقلاء ومخاطبون، فكيف تعبدون ما هو دونكم؟" (ابن جني، 1999: 1/ 270).

- وأما النصب على الحالية على أنّ (إنْ) مخففة من الثقيلة وأُهمِلت، فمذهب النحاة في ذلك الإهمال غالبا، وفيها الاحتياج إلى تقدير ولا حاجة إلى القول بالتقدير.
- وأما في التوجيه الثالث، وهو النصب على إضمار فعل، فهو مقبولٌ على مذهب البصريين في تقدير مثل ذلك، لكن لا إعواز إلى إضمار خبرٍ هنا، ما دام المعنى واضحا.
- وأما القول بردّ القراءة كما فعل النحاس فأقول: لا يَصلح بل لا يصحُّ أن تُعامل قراءةٌ قرآنيةٌ بهذا ولو وصُفت بالشذوذ، ما دامت أنها واردة بسند صحيح، وكيف يُقبل أن تُردَّ قراءةٌ قرآنيةٌ لمخالفتِها قول النحاة مع أنهم قد يحتجون بقول لمجهول من العرب (عيد، 1976، ص97).

وأجمل بقول ابن حزم: "والعجب ممن إنْ وجدَ لأعرابي جِلْفٍ أو لامْرئ القيس أو الشماخ أو الحسن البصري لفظًا في شعر أو نثر جعَلَه في اللغة، واحتج به وقطع به على خَصمه، ولا يستشهد بكلام خالق اللغات ولا بكلام الرسول -ﷺ- وهو أفصح العرب" (ابن حزم، د.ت: 36/4).

ولذا فاختيار الباحث أنْ تكون القراءة جائيةً على لُغة من ينصب بالحرف الجزأين. فأرى أنه الأولى فلا تأويل أو تمحل؛ ولأنّ فيه توافُقًا بين القراءتين في المعنى، قراءة الرفع، وقراءة النصب التي هي موضع الشاهد.

الشاهد الرابع:

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ ﴾ [السجدة: 22]. بنصب (منتقمين).

تخريج القراءة:

قراءة الجماعة (منتقمون) بالرفع، خبرًا لـ(إنّ). وقرئ بالشاذ (منتقمين) بالياء. ففي معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب: "وقرئ في الشاذ (منتقمين) بالياء" (الخطيب، د.ت: 7/ 233).

موضع الشاهد:

على قراءة النصب (منتقمين) بالياء، يكون خبرًا لـ(إنّ)، والاسم والخبر منصوبان على لغة من ينصب الجزأين (بإنَّ) وأخواتها عند من يُجيز ذلك.

توجيه العلماء لهذه القراءة:

لم أقف إلا على توجيهين ذكر أحدُهما الدكتور عبد اللطيف الخطيب في معجم القراءات، والآخر ذكره الفيومي في المصباح المنير:

التوجيه الأول:

وهو بإضمار فعل يكون خبرًا، وهذا جار على طريقة علماء البصرة ومن تابعهم، عند توجيهاتهم للغة نصب الجزأين، يكون المنصوب الثاني عندهم منصوبًا بعامل محذوف، وقد أوّلوا كثيرًا من الشواهد كما في أكثر شواهد بحثي هذا.

قال العلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي في المصباح المنير: "وفي الشاذ (إنا من المجرمين منتقمين) وهو مؤول والتقدير: إنا نكون من المجرمين منتقمين" (الفيومي، 1987).

التوجيه الثاني:

أنّ (منتقمين) بالنصب على لغة من ينصب الجزأين (بإنّ) وأخواتها، عند بعض النحويين، وممن وقفت عليه قد نص على هذا التوجيه الدكتور عبداللطيف الخطيب في معجم القراءات فقال: "وقرئ في الشاذ (منتقمين) بالياء، ولعله من نصب (إنّ) الاسم والخبر (الخطيب، د.ت: 5/ 223).

فيكون تخريج هذه القراءة في التوجيه الثاني على لغة من ينصب الجزأين (بإنّ) وأخواتها، الذي زعم بعض العلماء أنها لغة جماعة من تميم، كابن سلام، وأبي حنيفة الدينوري.

رأي الباحث:

أرى أنّ توجيه النصب بإضمار فعل أبعد، لاعتماده على التقدير، وهذا التقدير تبنّاه المخالفون لهذه اللغة ، وهي لغة ثابتة عن بعض العرب ينصبون فيها الجزأين (بإنّ) وأخواتها.

الشاهد الخامس:

قوله تعالى:﴿ إِنَّ اللَّهَ بالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرا ﴾. [الطلاق: 3]. بنصب (بالغًا).

تخريج القراءة:

هي قراءة المفضل، قاله الزمخشري (الزمخشري، 1977: 6/ 145)، وكذا القرطبي (القرطبي، 1964: 162/18) وضبط التركيب أبو حيان، فقال:" (بَالِغًا) بِالنَّصْبِ، (أَمْرُهُ) بالرفع" (أبو حيان، 1413: 8/ 279). وتبعهم على إثبات القراءة بنصب بالغ السمين الحلبي في الدر المصون (أبو حيان، 1413: 8/ 279).

موضع الشاهد:

الشاهد على القراءة بالنصب هو قوله (إِنَّ اللَّهَ بالِغًا...). حيث جاء خبر (إنّ) منصوبًا على لغة من يَنصب الاسم والخبر بها، عند من يُجيز ذلك من النحويين.

توجيه العلماء لهذه القراءة:

اختلف العلماء في توجيه قراءة النصب في (بالغًا) على تخريجات عدة يمكن حصرها فيما يأتي:

التوجيه الأول:

أنّ (بالغًا) منصوب على الحال، قال الزمخشري في الكشاف:" وقرأ المفضل: (بالغًا أمره) على أنّ قوله (قَدْ جَعَلَ اللَّهُ)خبر (إنّ)، و(بالغًا)حال" (الزمخشري، 1977: 6/ 145).

وقال أبو حيان في البحر المحيط:" والمفضل أَيْضًا:(بَالِغًا) بِالنَّصْبِ، (أَمْرُهُ) بِالرَّفْعِ، فَخَرَّجَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ عَلَى أَنَّ (بَالِغًا) حَالٌ، وَخَبَرُ (إِنَّ) هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى:(قَدْ جَعَلَ اللَّهُ)" (أبو حيان، 1413: 8/ 279).

واستظهره السمين الحلبي في الدر المصون من قولي الزمخشري فقال:" وفيه وجهان، أظهرهما: وهو تخريج الزمخشري أَنْ يكونَ (بالغًا) نصبًا على الحال، و (قَدْ جَعَلَ الله) هو خبرُ (إنَّ) تقديرُه: إن اللَّهَ قد جعل لكلِّ شيءٍ قَدْرًا بالغًا أمْرُه..." (السمين الحلبي، د.ت: 10/ 353، 354).

التوجيه الثاني:

أن (بالغًا) منصوب على أنه خبر للحرف الناسخ (إنّ) على لغة من ينصب الجزأين (بإنّ) وأخواتها. نص عليه أبو حيان رحمه الله في البحر المحيط:" وَيَجُوزُ أَنْ تُخَرَّجَ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَلَى قَوْلِ مَنْ يَنْصِبُ بِأَنَّ الْجُزْأَيْنِ" (أبو حيان، 1413: 8/ 279). وتبعه على جواز هذا الوجه السمين الحلبي في الدر المصون " (السمين الحلبي، د.ت: 354/10). وشهاب الدين الألوسي في روح المعاني (الآلوسي، 1415: 14/ 332).

رأي الباحث:

في هذا الشاهد ذكر النحويون التوجيهين السابقين في نصب (بالغًا)، إما على الحالية أو على أن تكون خبرًا لـ(إنَّ) على لغة من ينصب بها الجزأين، والمختار عندي هو الأخير، لسببين:

الأول: يخص الصنعة اللغوية:

وهو أنّ تقدير الكلام على الحالية سيجعل الأسلوب رقيقًا، على النحو الآتي: (إنّ اللهَ - بالغًا أمرُه - قد جعل الله لكل شيء قدرًا). فلفظ الجلالة (الله) اسم (إنّ). وجملة (قد جعل الله لكل شيء قدرًا) هي الخبر. وفيه مجيء الاسم الظاهر لفظ الجلالة موضع المضمر، وكان الأصل أنْ يقال: ((إنّ اللهَ - بالغًا أمرُه - قد جعل لكل شيء قدرًا).

الثاني: يخص الدلالة:

وهو أنّ الدلالة على تقدير الحالية ليست واضحة؛ وأوضح منها الدلالة على تقدير الخبر، ففيه تحقق بلوغ أمره سبحانه في كل أمر يُقدره.

المبحث الثاني: نصب الجز أين بـ (إنّ) وأخواتها في الآثار الواردة في كتب الحديث

لم أقف على شواهد كثيرة في هذا الباب، والذي وقفتُ عليه أثران جاءا عن صحابيين اثنين:

الأثر الأول:

قول أبي هريرة -ﷺ-في حديث الشفاعة الكبرى الذي رواه: (والذي نفسُ أبي هريرة بيده إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا) (مسلم، 1955).

قال السيوطي:

" في أكثر الأصول لسبعين بالياء" (السيوطي، 1996: 266/1). يقصد أصول كتاب صحيح مسلم، فقد ورد الأثر في أكثرها بالياء (لسبعين خريفًا).

الشاهد في الأثر:

قوله: "إنَّ قعر جهنم لسبعين"؛ إذ نصب كلمة(سبعين) مع أنَّها خبر لـ(إنَّ) على لغة من ينصب الجزأين بـ(إنَّ) وأخواتها على ما سيأتي بحثه.

توجيهات العلماء لهذا الشاهد:

التوجيه الأول:

وهو مذهب الجمهور بحمل الكلام على غير ظاهره بأحد تقديرين:

- حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مكانه، والتقدير (قعر جهنم لسير سبعين).
- أنْ يكون سبعين ظرف زمان منصوبًا، ويكون (قعر) مصدرًا، فيخبر بالظرف عن المصدر، وفيه خبر إن محذوف تقديره كائن أو مستقر، أي إنّ قعر جهنم لكائن في سبعين خريفًا.

واختار ابن مالك مذهب الظرفية فقال:" ولسبعين خريفا على أنه ظرف، و(قعر)مصدر وأُخبر به عن المصدر " (ابن مالك، 1990: 10/2). أي بالظرف.

التوجيه الثاني:

أنْ يكون على مذهب بعض الكوفيين ومن تابعهم في كونها جاءت على لغة من ينصب بالحرف (إنّ) كلا الجزأين.

سرأي الباحث:

إنّ الشاهد لا يحتاج إلى جميع هذه التأويلات التي ذكرها أصحاب الرأي الأول، وأنّ الأثر يُعدُّ -في نظري- شاهدًا صحيحًا يَعْضُدُ هذه اللغة الجائية عن بعض العرب في نصب الجزأين بالحرف الناسخ؛ فلا نحتاج إلى تأويل أو تقدير وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

الأثر الثاني

قول ورقة بن نوفل: "ليتني فيها جذعًا".

الشاهد في الأثر:

في قوله (ليتني...جذعًا) حيث نصب كلمة (جذعًا) على قولٍ لبعض النحويين، فتكون خبرًا لـ(ليت).

توجيهات النحويين للأثر:

اختلفت تخريجات العلماء لهذا الشاهد على النحو الآتي:

التوجيه الأول:

يرى أصحابه تأويل شاهد النصب (جذعًا) على جهة لا تخرج التركيب عن قاعدته المشهورة، ولهم في ذلك تأويلان:

الأول: على أنّ (جذعًا) خبر كان المحذوفة، وكان بجملتها هي خبر (ليت)، قال القاضي عياض: "والتقدير: يصح أنْ يكون جذعًا منصوبًا على أنه خبر كان المحذوفة، والتقدير: يا ليتني أكون فيها جَذَعًا، وهذا على طريقة الكوفيين" (القاضي عياض، 1998: 488/1).

الثاني: على أنْ يكون (جذعًا) حالًا من خبر محذوف مقدر، وهذا مذهب جماهير النحويين من البصريين ومن تابعهم. ويختاره القاضي فيقول: " ووجه النَّصب عندي فيه وأظهره: كونه على الحال، وخبر ليت مُضمرٌ في " فيها "، تقديره: ليتني في أيَّام نبوتك حيٌّ، أو لأيامها مدرك، وفى حال شبيبة وقوة وصحة لنُصْرتك، إذ كان قد أسَنَّ وعمي عند قوله هذا، كما جاء في الحديث (القاضي عياض، 1998: 488/1).

التوجيه الثاني:

يرى أصحابه أنّ ورود كلمة (جذعًا) منصوبة إنما هو لإعرابها خبرًا لـ(ليت) على لغة من ينصب بها الاسم والخبر، فقد ذكر الشاهد ابن الطيب الفاسي ضمن ما استدل به على هذه اللغة، فقال: "وفي الحديث قال (ورقة): "يا ليتني فيها جذعًا". وهي فاشية في الحديث جدًا" (السيوطي، 2002: 680/1).

ويبدو لي أن معنى قول الفاسي: " وهي فاشية في الحديث جدًا" أنه يقصد الرواية (يا ليتني فيها جذعًا) ولا يقصد بالفشو كثرة الورود في الحديث؛ لأنّ شواهده من الحديث قليلة، فيُحمل قوله بكثرة الفشو أي انتشار وصحة مجيء رواية (ليتني فيها جذعًا).

رأي الباحث

أولا: الرواية (ليتني فيها جذعًا) ثابتة صحيحة بالنصب، ولم أقف على قول لأحد يطعن فيها، قال القاضي: "كذا وقع الحرف في أكثر الروايات في الأم، وفى كتاب البخاري جذعًا بالنصب" (القاضي عياض، 1998: 488/1).

ثانيا: القول بتقدير كان كما نُقل عن الخليل، والكسائي في مثل هذه المواضع محتمل قريب؛ إذ كثرة ورود كان في هذه المواضع تستجيز حذفها، فحذف ما يعلم جائز (العقيلي، 1980: 243/1).

ثالثا: الذي أُرجِّحه هو قبول الأثر على لغة من ينصب بليت الجزأين، فهي لغة ثابتة عن بعض العرب.

النتائج:

بعد الانتهاء من هذا البحث الموسوم بـ **(نصب الجزأين بـ(إنَّ) وأخواتها: دراسة نحوية تطبيقية لشواهد محدودة من القرآن الكريم والأثر)**، ومن خلال تطبيق ذلك على القراءات القرآنية والآثار الواردة في كتب الحديث، فقد تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- أن الخلاف بين النحاة لم يقتصر على جواز نصب الخبر بهذه الحروف الناسخة؛ كونها تشبه الفعل، وإنما امتد الخلاف بينهم إلى ما هي الحروف التي ورد نصب خبرها بها، فمنهم من قصر ذلك على (إنّ) مكسورة الهمزة، ومنهم من قصره على ليت، ومنهم من جعله من عملها كلها.
- أن نصب الجزأين (الاسم والخبر) بـ(إنّ) وأخواتها هو مذهب بعض الكوفيين، وبعض العلماء، وقد نسبوا ذلك إلى قبيلة تميم.
- أن المنكرين لنصب الجزأين بـ(إنَّ) وأخواتها، وهم الجمهور، لم يقبلوا هذا القول، ولهذا فقد تأولوا تلك الشواهد، وخرجوها تخريجات أخرى، فرأوا أن المنصوب الثاني (الخبر) ليس معمولا للحرف الناسخ، وإنما هو معمول لعامل آخر.
- كان من أبرز التخريجات أن الجزء الثاني المنصوب إنما هو معمول الخبر المحذوف، أو أنه حال، أي إنّه إما خبرا لـ(كان) المحذوفة والتي هي خبر (إن)، أو إنه حال.
- استشهد القائلون بالجواز بعدد من الشواهد الشعرية، وكان أبرزها بيت عمر بن أبي ربيعة، إلا أن ما يؤخذ عليهم في هذا أن هذا الشاهد غير موجود في ديوان الشاعر، كما ذكر محمد محيي الدين عبد الحميد.
- نالت القراءات القرآنية نصيبا وافرا من الشواهد على نصب الخبر بـ(إنّ) وأخواتها، وعلى الرغم من ذلك فقد تأول بعض المفسرين ذلك، وخرّجوا الشواهد تخريجا آخر.
- ليس لنا أنْ نحكم على لغة صحّت عن العرب الفصحاء بالرّد أو الغلط، فاللغات الواردة عن هؤلاء كلها حجة كما قرر النحاة، وربما نقول إنها خلاف الأولى.
- هذه اللغة بالشواهد التي صحّت عن العرب الفصحاء، وإنْ كانت تخالف المشهور من لغات العرب من ناحية نصبها لجزأي الجملة الاسمية، فإنها تُقبل على أنْ تكون لغة أقلَّ فصاحة من المشهورة.

- قبول هذه اللغة يوسّع أساليب الاستخدام العربي، ويُيسر على الناطقين، ويفتح أساليب القول، فيزيد اللغة جمالًا فوق جمال.

المراجع:

الأزهري، خالد بن عبدالله. (1421). *شرح التوضيح على التصريح* (محمد باسل عيون السود، تحقيق ط.1) دار الكتب العلمية.

الأزهريّ، محمّد بن أحمد. (1976). *تهذيب اللغة* (عبدالسلام هارون، تحقيق) الدار المصريّة.

الآلوسي، شهاب الدين. (1415). *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني* (علي عبدالباري عطيه، تحقيق ط.1)، دار الكتب العلمية.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1400). *صحيح البخاري - المسمى (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسننه وأيامه* (محب الدين الخطيب، تحقيق ط.1) دار إحياء التراث.

ابن جني. (1999). *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها* (علي النجدي ناصف، وآخران. تحقيق)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بجمهورية مصر العربية.

ابن جني. (د.ت). *الخصائص* (محمد علي النجار، تحقيق)، دار الهدى للطباعة والنشر.

ابن جني. (د.ت). *حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، دار إحياء الكتب العربية.

ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد. (د.ت).الإحكام في أصول الأحكام (الشيخ أحمد محمد شاكر، تحقيق)، دار الآفاق الجديدة.

أبو حيان. (1413). *البحر المحيط* (عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، تحقيق ط.1)، دار الكتب العلمية.

أبو حيان. (1421). *التذييل والتكميل* (حسن هنداوي، تحقيق ط.1)، دار القلم.

ابن خالويه. (1992). إعراب القراءات السبع وعللها (عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، تحقيق)، مكتبة الخانجي.

ابن خالويه. (د.ت). *مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع*، مكتبة المتنبي.

الخراط، أحمد بن محمد. (1426). *مُشكِل إعراب القرآن*، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

الخطيب، عبداللطيف. (د.ت). *معجم القراءات*، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع.

أبو داود، سليمان بن الأشعث. (د.ت). *سنن أبي داود* (محمد محيي الدين عبد الحميد، تحقيق). المكتبة العصرية.

الرضي. الشريف. (د.ت). *شرح كافية ابن الحاجب* (حسن الحفظي، تحقيق)، جامعة الإمام محمد بن سعود.

الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي. (1966). شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، (حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ويحي بشير مصطفى، تحقيق ط.1)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الزبيدي، محمد مرتضى. (1994). *تاج العروس من جواهر القاموس* (علي شيري، تحقيق)، دار الفكر.

الزركلي، خير الدين. (2002). *الأعلام* (ط.15). دار العلم للملايين.

الزمخشري، محمود بن عمر. (1977). *الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل* (محمد مرسي عامر، تحقيق ط.2)، دار المصحف.

السمين الحلبي. (د.ت). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون* (أحمد الخراط، تحقيق)، دار القلم.

سيبويه، عمرو بن عثمان. (1988). *الكتاب* (عبد السلام هارون، تحقيق ط.3)، مكتبة الخانجي.

ابن سيده، علي. (د.ت). *المحكم والمحيط الأعظم*، دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين. (1399). *همع الهوامع شرح جمع الجوامع* (عبد العال سالم مكرم، تحقيق)، دار البحوث العلمية.

السيوطي، عبد الرحمن. (1996).الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج (أبو اسحق الحويني الأثري، تحقيق ط.1)، دار ابن عفان للنشر والتوزيع.

السيوطي، عبد الرحمن. (2002). *فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح ومعه الاقتراح في أصول النحو وجدله* (محمود فجال، تحقيق ط.2)، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.

الشلوبين، أبو علي. (1413). *المقدمة الجزولية* (تركي بن سهو العتيبي، تحقيق)، مكتبة الرشد.

الطبري، محمد بن جرير. (2001). *جامع البيان عن تأويل آي القرآن*، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

ابن عادل، عمر بن علي. (1998). اللباب في علوم الكتاب (تفسير ابن عادل)، (عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، تحقيق)، دار الكتب العلمية

ابن عاشور، محمد الطاهر. (1984). *التحرير والتنوير*، الدار التونسية للنشر.

ابن عطية، عبد الحق بن غالب. (1982). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز* (المجلس العلمي بفاس، تحقيق ط.2)، مطابع فضالة.

العقيلي، بن عقيل. (1980). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك* (محمد محيي الدين عبد الحميد، تحقيق ط.20)، دار التراث.

العكبري، أبو البقاء. (1995). *اللباب في علل البناء والإعراب* (غازي مختار طليمات، وعبدالإله نبهان، تحقيق ط.1)، دار الفكر.

العكبري، أبو البقاء. (1996). *إعراب القراءات الشواذ* (محمد السيد أحمد عزوز، تحقيق ط.1)، عالم الكتب.

عيد، محمد. (1976). *الرواية والاستشهاد باللغة: دراسة... في ضوء علم اللغة الحديث*، عالم الكتب.

الفخر الرازي. (1420). *التفسير الكبير* (ط.3). دار إحياء التراث العربي.

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. (1998). *القاموس المحيط* (ط.6). مؤسسة الرسالة.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي. (1987). *المصباح المنير على الشرح الكبير*، مكتبة لبنان.

القاضي عياض. (1998). إكمال المعلم بفوائد مسلم، (يحي إسماعيل، تحقيق ط1)، دار الوفاء.

القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري. (1964). الجامع لأحكام القرآن، (أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، تحقيق ط.2)، دار الكتب المصرية.

القرطبي، محمد بن أحمد. (1995). *الجامع لأحكام القرآن* (هشام سمير البخاري، تحقيق ط.1)، دار إحياء التراث العربي.

ابن مالك، جمال الدين. (1402). *شرح الكافية الشافية* (عبدالمنعم هريدي، تحقيق ط.2)، دار المأمون.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1990). *شرح التسهيل* (عبدالرحمن السيد، وبدوي المختون، تحقيق ط.1)، دار هجر.

المبرد. (1994). *المقتضب* (محمد عبدالخالق عضيمة، تحقيق)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

مسلم، مسلم بن الحجاج. (1955).صحيح مسلم، (محمد فؤاد عبد الباقي، تحقيق)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (1994).*لسان العرب* (ط.3) دار صادر.

النحاس، أحمد بن محمد. (1988). *إعراب القرآن* (زهير غازي زاهد، تحقيق ط.3)، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.

ابن هشام، عبد الله. (1383). *شرح قطر الندى وبل الصدى* (محمد محيى الدين عبد الحميد، تحقيق)، القاهرة.

References

Ibn Jinnī. (1999). *al-Muḥtasib fī Tabyīn Wujūh Shawādh al-qirā'āt & al-Īḍāḥ ʿanhā* (ʿAlī al-Najdī Nāṣif & Ākhrān. taḥqīq), al-Majlis al-Aʿlá lil-Shu'ūn al-Islāmīyah bi-Jumhūrīyat Miṣr al-ʿArabīyah, (in Arabic).

Ibn Jinnī. (N. D). *al-Khaṣā'iṣ* (Muḥammad ʿAlī al-Najjār, taḥqīq), Dār al-Hudá lil-Ṭibāʿah & al-Nashr, (in Arabic).

Ibn Jinnī. (N. D). *Ḥāshiyat al-Ṣabbān ʿalá Sharḥ al-Ushmūnī ʿalá Alfīyat Ibn Mālik*, Dār Iḥyā' al-Kutub al-ʿArabīyah, (in Arabic).

Ibn Ḥazm, ʿAlī ibn Aḥmad ibn Saʿīd. (N. D). *al-Iḥkām fī uṣūl al-ʾAḥkām* (al-Shaykh Aḥmad Muḥammad Shākir, taḥqīq), Dār al-Āfāq al-Jadīdah, (in Arabic).

Ibn Khālawayh. (1992). *Īʿrāb al-qirā'āt al-Sabʿ & ʿilalihā* (ʿAbd al-Raḥmān ibn Sulaymān al-ʿUthaymīn, taḥqīq), Maktabat al-Khānjī, (in Arabic).

Ibn Khālawayh. (N. D). *Mukhtaṣar fī Shawādh al-Qur'ān min Kitāb al-Badiʿ*, Maktabat al-Mutanabbī, (in Arabic).

Ibn Sīdah, ʿAlī. (N. D). *al-Muḥkam & al-Muḥīṭ al-Aʿẓam*, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Ibn ʿĀdil, ʿUmar ibn ʿAlī. (1998). *al-Lubāb fī ʿUlūm al-Kitāb (tafsīr Ibn ʿĀdil)*, (ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd, & ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ, taḥqīq), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, (in Arabic).

Ibn ʿĀshūr, Muḥammad al-Ṭāhir. (1984). *al-Taḥrīr & al-tanwīr*, al-Dār al-Tūnisīyah lil-Nashr, (in Arabic).

Ibn ʿAṭīyah, ʿAbd al-Ḥaqq ibn Ghālib. (1982). *al-Muḥarrir al-Wajīz fī tafsīr al-Kitāb al-ʿAzīz* (al-Majlis al-ʿIlmī bi-Fās, taḥqīq 2nd ed.), Maṭābiʿ Faḍālah, (in Arabic).

Ibn Mālik, Jamāl al-Dīn. (1402). *sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah* (ʿbdālmnʿm Harīdī, taḥqīq 2nd ed), Dār al-Ma'mūn, (in Arabic).

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh. (1990). *Sharḥ al-Tashīl* (ʿAbd al-Raḥmān al-Sayyid, & Badawī al-Makhtūn, taḥqīq 1st ed), Dār Hajar, (in Arabic).

Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram. (1994). *Lisān al-ʿArab* (3rd ed) Dār Ṣādir, (in Arabic).

Ibn Hishām, ʿAbd Allāh. (1383). *Sharḥ Qaṭar al-Nadá & ball al-Ṣadá* (Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, taḥqīq), al-Qāhirah, (in Arabic).

Abū Ḥayyān. (1413). *al-Baḥr al-Muḥīṭ* (ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd, & ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ, taḥqīq 1st ed), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Abū Ḥayyān. (1421). *al-Tadhyīl & al-takmīl* (Ḥasan Hindāwī, taḥqīq 1st ed), Dār al-Qalam, (in Arabic).

Abū Dā'ūd, Sulaymān ibn al-Ashʿath. (N. D). *Sunan Abī Dā'ūd* (Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, taḥqīq). al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, (in Arabic).

al-'Azharī, Khālid ibn ʿAbd Allāh. (1421). *Sharḥ al-Tawḍīḥ ʿalá al-Taṣrīḥ* (Muḥammad Bāsil ʿUyūn al-Sūd, taḥqīq 1st ed) Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, (in Arabic).

al-'Azharī, Muḥammad ibn Aḥmad. (1976). *Tahdhīb al-lughah* (ʿAbd al-Salām Hārūn, taḥqīq) al-Dār al-Miṣrīyah, (in Arabic).

al-Ālūsī, Shihāb al-Dīn. (1415). *Rūḥ al-maʿānī fī tafsīr al-Qur'ān al-ʿAẓīm & al-Sabʿ al-mathānī* (ʿAlī ʿbdālbāry ʿAṭīyah, taḥqīq 1st ed.), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, (in Arabic).

al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl. (1400). *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī-al-musammá (al-Jāmiʿ al-ṣaḥīḥ al-Musnad min Ḥadīth Rasūl Allāh-ṣallá Allāh ʿalayhi & sallam-wsnnh & ayyāmuh* (Muḥibb al-Dīn al-Khaṭīb, taḥqīq 1st ed) Dār Iḥyā' al-Turāth, (in Arabic).

al-Kharrāṭ, Aḥmad ibn Muḥammad. (1426). *Mushkil Iʿrāb al-Qur'ān*, Majmaʿ al-Malik Fahd li-Ṭibāʿat al-Muṣḥaf al-Sharīf, (in Arabic).

al-Khaṭīb, ʿAbd al-Laṭīf. (N. D). *Muʿjam al-qirā'āt*, Dār Saʿd al-Dīn lil-Ṭibāʿah & al-Nashr & al-Tawzīʿ, (in Arabic).

al-Raḍī. al-Sharīf. (N. D). *sharḥ Kāfiyah Ibn al-Ḥājib* (Ḥasan al-Ḥifẓī, taḥqīq), Jāmiʿat al-Imām Muḥammad ibn Saʿūd, (in Arabic).

al-Raḍī, Muḥammad ibn al-Ḥasan al-Istrābādhī. (1966). *Sharḥ al-Raḍī li-Kāfīyat Ibn al-Ḥājib*, (Ḥasan ibn Muḥammad ibn Ibrāhīm al-Ḥifẓī, wyḥy Bashīr Muṣṭafá, taḥqīq 1st ed), Jāmiʿat al-Imām Muḥammad ibn Saʿūd al-Islāmīyah, (in Arabic).

al-Zabīdī, Muḥammad Murtaḍá. (1994). *Tāj al-ʿarūs min Jawāhir al-Qāmūs* (ʿAlī shyry, taḥqīq), Dār al-Fikr, (in Arabic).

al-Zarkalī, Khayr al-Dīn. (2002). *al-Aʿlām* (15 ed). Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn, (in Arabic).

al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʿUmar. (1977). *al-Kashshāf ʿan ḥaqā'iq al-tanzīl & ʿuyūn al-aqāwīl fī Wujūh al-ta'wīl* (Muḥammad Mursī ʿĀmir, taḥqīq 2nd ed), Dār al-Muṣḥaf, (in Arabic).

al-Samīn al-Ḥalabī. (N. D). *al-Durr al-Maṣūn fī ʿUlūm al-Kitāb al-Maknūn* (Aḥmad al-Kharrāṭ, taḥqīq), Dār al-Qalam, (in Arabic).

Sībawayh, ʿAmr ibn ʿUthmān. (1988). *al-Kitāb* (ʿAbd al-Salām Hārūn, taḥqīq 3rd ed), Maktabat al-Khānjī, (in Arabic).

al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn. (1399). *Hamʿ al-hawāmiʿ sharḥ jamʿ al-jawāmiʿ* (ʿAbd al-ʿĀl Sālim Mukarram, taḥqīq), Dār al-Buḥūth al-ʿIlmīyah, (in Arabic).

al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān. (1996). *al-Dībāj ʿalá Ṣaḥīḥ Muslim ibn al-Ḥajjāj* (Abū Isḥāq al-Ḥuwaynī al-Atharī, taḥqīq 1st ed), Dār Ibn ʿAffān lil-Nashr & al-Tawzīʿ, (in Arabic).

al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān. (2002). *Fayḍ Nashr alānshrāḥ min Ṭayy Rawḍ al-Iqtirāḥ & maʿahu al-Iqtirāḥ fī uṣūl al-naḥw & jadalih* (Maḥmūd Fajjāl, taḥqīq 2nd ed), Dār al-Buḥūth lil-Dirāsāt al-Islāmīyah & Iḥyāʾ al-Turāth, (in Arabic).

al-Shalawbīn, Abū ʿAlī. (1413). *al-Muqaddimah al-Juzūlīyah* (Turkī ibn Sahw al-ʿUtaybī, taḥqīq), Maktabat al-Rushd, (in Arabic).

al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr. (2001). *Jāmiʿ al-Bayān ʿan Taʾwīl āy al-Qurʾān*, Dār Hajar lil-Ṭibāʿah & al-Nashr & al-Tawzīʿ & al-Iʿlān, (in Arabic).

al-ʿAqīlī, ibn ʿAqīl. (1980). *Sharḥ Ibn ʿAqīl ʿalá Alfīyat Ibn Mālik* (Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, taḥqīq 20 ed), Dār al-Turāth, (in Arabic).

al-ʿUkbarī, Abū al-Baqāʾ. (1995). *al-Lubāb fī ʿIlal al-bināʾ & al-iʿrāb* (Ghāzī Mukhtār Ṭulaymāt, &ʿAbd al-ʾIlāh Nabhān, taḥqīq 1st ed), Dār al-Fikr, (in Arabic).

al-ʿUkbarī, Abū al-Baqāʾ. (1996). *iʿrāb al-qirāʾāt al-shawādhdh* (Muḥammad al-Sayyid Aḥmad ʿAzzūz, taḥqīq 1st ed), ʿĀlam al-Kutub, (in Arabic).

ʿĪd, Muḥammad. (1976). *al-riwāyah & al-istishhād bi-al-lughah : dirāsah ... fī ḍawʾ ʿilm al-lughah al-ḥadīth*, ʿĀlam al-Kutub, (in Arabic).

al-Fakhr al-Rāzī. (1420). *al-tafsīr al-kabīr* (3rd ed). Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, (in Arabic).

al-Fayrūz Ābādī, Muḥammad ibn Yaʿqūb. (1998). *al-Qāmūs al-muḥīṭ* (6th ed). Muʾassasat al-Risālah, (in Arabic).

al-Fayyūmī, Aḥmad ibn Muḥammad ibn ʿAlī. (1987). *al-Miṣbāḥ al-munīr ʿalá al-sharḥ al-kabīr*, Maktabat Lubnān, (in Arabic).

al-Qāḍī ʿIyāḍ. (1998). *Ikmāl al-Muʿallim bi-fawāʾid Muslim*, (Yaḥyá Ismāʿīl, taḥqīq 1st ed), Dār al-Wafāʾ, (in Arabic).

al-Qurṭubī, Muḥammad ibn Aḥmad al-Anṣārī. (1964). *al-Jāmiʿ li-aḥkām al-Qurʾān*, (Aḥmad al-Baraddūnī, & Ibrāhīm Aṭṭafayyish, taḥqīq 2nd ed), Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, (in Arabic).

al-Qurṭubī, Muḥammad ibn Aḥmad. (1995). *al-Jāmiʿ li-aḥkām al-Qurʾān* (Hishām Samīr al-Bukhārī, taḥqīq 1st ed), Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, (in Arabic).

al-Mibrad. (1994). *al-Muqtaḍab* (Muḥammad ʿAbd al-Khāliq ʿUḍaymah, taḥqīq), al-Majlis al-Aʿlá lil-Shuʾūn al-Islāmīyah, (in Arabic).

Muslim, Muslim ibn al-Ḥajjāj. (1955). *Ṣaḥīḥ Muslim* (Muḥammad Fūʾād ʿAbd al-Bāqī, taḥqīq), Maṭbaʿat ʿĪsá al-Bābī al-Ḥalabī & Shurakāh, (in Arabic).

al-Naḥḥās, Aḥmad ibn Muḥammad. (1988). *Īʿrāb al-Qurʾān* (Zuhayr Ghāzī Zāhid, taḥqīq 3rd ed), ʿĀlam al-Kutub, Maktabat al-Nahḍah al-ʿArabīyah, (in Arabic).